

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- فأما المعدود المختلف : كالحيوان والفواكه والبقول الخ .
- قوله فأما المعدود المختلف - كالحيوان والفواكه والبقول والرءوس والجلود ونحوها - ففيه روايتان .
- فاما الحيوان : فأطلق المصنف فيه الروايتين سواء كان آدميا أو غيره وأطلقهما في الهداية و المذهب و مسبوک الذهب و الهادي و المحرر وغيرهم .
- إحداهما : يصح السلم فيه وهو الصحيح من المذهب .
- قال المصنف في المغني : هذا طاهر المذهب .
- قال الشارح : المشهور صحة السلم في الحيوان نص عليه في رواية الأثرم .
- قال في الكافي : هذا الأظهر .
- قال في تجريد العناية : صح على الأظهر .
- قال الناظم : هذا أولى .
- قال في الفروع : يصح في أصح الروايتين واختاره ابن عبدوس في تذكرته وجزم به في الإرشاد و المستوعب و التلخيص و البلغة و الوجيز وصحه في التصحيح ونظم نهاية ابن رزين .
- والرواية الثانية : لا يصح فيه وقدمه في الخلاصة و شرح ابن رزين و الرعاية الصغرى و الحاوي الصغير وصحه في الرعاية الكبرى .
- فوائد منها : يصح السلم في اللحم النبیء بلا نزاع ولا يعتبر نزع عظمه لأنه كالنوى في التمر لكن يعتبر قوله : بقر أو غنم ضأن أو معز جذع أو ثنی ذکر أو أثنی خص أو غيره رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو الجنب نقلها الجماعة سمين أو هزيل .
- ومنها : لا يصح السلم في اللحم المطبوخ والمشوي على الصحيح من المذهب قدمه في الفروع و الرعاية الكبرى وغيرهما واختاره القاضي وغيره .
- وقيل : يصح قدمه ابن رزين وهما احتمالان مطلقان في التلخيص .
- وأطلق وجهين في المعني و الشرح و الرعاية الصغرى و الحاويين .
- ومهما : يصح السلم في الشحم جزم به في الفروع .
- قيل للإمام أحمد C : إنه يختلف قال : كل سلف يختلف .
- وأما الفواكه والبقول : فأطلق المصنف في جواز السلم فيها روايتين وأطلقهما في الهداية و عقود ابن البناء و المذهب و مسبوک الذهب و المستوعب و الكافي و الحاوي و المغني و التلخيص و البلغة و والمحرر و الشرح و النظم و الفروع و الفائق .

إحداهما : لا يصح وهو المذهب صححه في التصحيح .

قال في الرعاية الكبرى : ولا يصح في معدود مختلف على الأصح .

قال أبو الخطاب : لا أرى السلم في الرمان والبيض وجزم به في الوجيز وقدمه في الخلاصة و

شرح ابن رزين و الرعاية الصغرى و الحاوي الصغير .

والرواية الثانية : يصح جزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وأما الجلود والرءوس ونحوها كالأركار فأطلق المصنف في جواز السلم فيها روايتين

وأطلقهما في الكافي و المغني و التلخيص و البلغة و المحرر والشارح و الفروع و الفائق و

الزركشي .

إحداهما : لا يصح وهو المذهب جزم به في الوجيز وصححه في التصحيح و الرعاية الكبرى

وقدمه ابن رزين في شرحه وهو ظاهر ما قدمه في الرعاية الصغرى و الحاوي الصغير .

والرواية الثانية : يصح السلم واختاره ابن عبدوس في تذكرته قال الناظم وهو أولى وقدمه

في التلخيص في مكان آخر [جزم به القاضي يعقوب في التبصرة وصححه في تصحيح المحرر .

قلت : وهو الصواب فما قاله المصنف كله حيث أمكن ضبطه]